

الفروق

بدخوله فقد حدث له ملك جديد واقر بعقد متقدم عليه فلو صدقناه لنفذناه في ملك متقدم والعقد المتقدم لا يسري في الملك المتأخر فلا ينفذ ذلك العقد فبقى رقيقاً وقت الدخول فأخذ منه الحق .

فإذا لم يولد لمثله لا ينفذ استيلاده والعقد أيضاً إلا أن إقراره يتضمن عتقه عليه فصدقناه في حقه فعتق عليه .

61 - إذا استخرج الحربي المستأمن معيناً في دار الإسلام بغير إذن الإمام كان لبيت المال ولا شدء له .

وإن عمل في المعدن بإذن الإمام أخذ منه الخمس والباقي له .

والفرق أن دار الإسلام في أيدي المسلمين وهو لعقد الامان التزم الكف عن أخذ ما في أيديهم ويد المسلمين ثابتة على الدار فقد أخذ مالاً مما في أيدي المسلمين فاسترد منه كما لو أخذ من يد مسلم .

وليس كذلك إذا كان بإذنه لأن الإمام لما أذن له فقد استأجره لعمل المسلمين لما رأى فيه من المصلحة وجعل ما يخرج عماله له فصار كما لو استأجره لهم لاستصلاح قنطرة فإنه يحوز كذلك هذا .

62 - وإذا دفن ماله في أرضه حتى خفى عليه موضعه ومضت عليه سنون ثم وجده فلا زكاة عليه